الحكم بالاتفاق لا يصح الاستثناء المذكور لانه عينه وعلى تقدير ان يكون محل الخلاف
غيره يكون الاستثناء منقطعا ويلزم قبول الاضعف والافسد والهرب عن الاسهل والاسلم
فصح مثل صلت على الاسد وبلت عن النقيضين بالجر عند المشهور بالجر دون عمرو
عده دون سهو الا ان يقال يجوز ان يكون البعض الغير المجوز قليلا بخلاف المشهور بالجر
لا سواه بالكلية لا نفسه فقط فيتبادر عض احد او ذلك البعض في السهو وتقسيم
الاجوز وغير مجوز فلا اتفاق في الاول والمجوز الغير المشهور بالجر بعد استثناء
المشهور بالجر فيصح الكلام ح ايضا ولا يكون الاستثناء منقطعا ولا استثناء الشيء
عن نفسه بدا كلية على تقدير ان يكون المستثنى منه قوله ويجوز سهوا بالاتفاق ولكن
يجوز ان يكون المستثنى منه كلام المشهور فيكون الخلاف في عمد الغير المشهور بالجر والاتفاق
والشرط للجائي في الاستثناء من كلامي الجائي واحد كلامي بين المستثنى والمستثنى منه
فلا بد لمن يكذبه ليتأتى سوء بهم ان خلاف الجائي في الاستثناء وامكان ان يقول
بعد الاستثناء خلافا للجائي في العد لا يضر لانه بعد من طريق لكن يبقى انه ح
سوء بهم ان الاستثناء من كلام الجائي في السهو فلا يلزم النكتة مع معارضته مثلها فتبين
فالمتحصل انه على تقدير الاجاب الكلي يتحقق ثلث صور صحيحة ثانيها اعتبار الاستثناء
في اصل كلام المشهور بجر العد لكن يبقى سهو المشهور بالجر مسكوتا عنه وعدم اعلام النكتة
لمحل الكلام وعرفت فالواجب التشبث بالاضعف وترجيحه وبهذا كله اندفع
على تقدير ان يريد المشهور الاجاب الكلي وامكان ارادة البعض الجائز عنا وان
كان خلاف الظاهر بكون خلاف الجائي في الواقع بالسبب الكلي وان يقصده فجواز
السهو بالاتفاق يكون على ذلك البعض لانه محل الخلاف فالاستثناء لا يجوز لان المستثنى
منه اما خارج قبل الاستثناء عما هو محل الخلاف كما هو الظاهر لان تجويز عمد المشهور بالجر وعدم
جوز عمد غيره بعيد لان الاتساب بعدم التجويز هو المشهور بالجر سواء كان فقط او مع الاجر
فبعد اعتبار خروج عن محل النزاع فاستثناء سهو عن محل النزاع فلكون استثناء الشيء
عن نفسه وسيجيء جلي الدليل على المعقول الا ان المشهور لو كان محل النزاع لم يكن استثناء
عن نفسه بل مركبا بسيطا خلاف الدليل على المعقول الا ان لا يقع على تقدير احد كلا
المشهور كلما الصدر يلزم هذا الا ان يقول خلاف الدليل على المعقول بعد التفرقة بين

الصغائر

الصغائر وهو جعل هذا القيد محل النزاع بعده لا جعلها مطلقا مما يجوز عمدا وسهوا دون
التفرقة بين صغيره وصغيره فانظر الحق اما عدم التفرقة بين صغيره وصغيره والحكم
عليها بحكم واحد كلي اجمالي او التفرقة والحكم بخلاف حكم الثانية من بين الصورتين
والظهور والخفاء لا نظر له في ترجيحها على الوقوع بالعكس قال الشارح الدلالة
على الخسة الخ انها صفة لكل واحد من الصغائر والكبائر والمراد بالخسة ما يجوز
في العرف المعروف المفهوم الذي من نظر في مقام التمثيل والبيان عرف مناسب لان به
يوفي بالمثال لاتضاح المقام فلا يضح المثال بالمقام فخرج المخاوف والفجور
ودناءتهم واسرارهم عن عهد الامثلة لان التمثيل لان الكلام في الافعال الصادرة عن
الانبياء وعصمتهم عما لا يليق لهم فيها ودناءة الامثلة وكونها فواحش وان كانت مما
لا يليق لهم ويجب العصمة عن امثالها لا ينافي الامثلة بما لهم قال الشارح الا يخفى
ما بين اوله وآخره من التنافي في اول حاشية شرح العقائد وآخرها حيث جوز ان يقال
الصغائر مطلقا او المشوب بالخسة اما خلافا وسهوا اما باتفاق وآخر اقرار توجيه ما سلف عليه
عامة شراحه بالمعصية فالمراد ما الزم ولم يجب بانه مجوز العمد في الصغائر ولا خلاف في سهوها اذا
لم يكن مما شوب بالخسة صحيح ان يكون هذا القبيل واما احتمال ان يراد من الاول ما في
شرح المقاصد ومن الآخر ما في شرح العقائد من انه يجوز عمد الصغائر فالتنافي مدفوع لانه
يجوز ان يكون الاول يحققا عنده والثاني بقلاع عن عمده كما هو المشهور لهذا وصف
حضم المشهور بهذه المسئلة بالمحققين حيث قال لكن المحققين الخ لان المشهور لما جوز العمد
يجوزون السهو بالطريق الاولى والكثير اطبقوا على عدم لم يجوز العمد وجوز السهو وقول
لكن شرط التنبيه والانتهاء بعد التنبيه لانه لو لم يتنبه يكون عامدا والعمد لا يجوز بخلاف من
جوز العمد فانه لا وجه منه هذا الشرط قال فيحمل على ترك الاولى هذا ان صح اذ لم يكن
المعقول متواترا عصيانا معينا لكونه مكفرا بالخصوص او مطلقا ولئن سلم الكلام فما العمد مثله
حتى قالوا وما نسب بعضهم الخ وحسنات الابرار سيئات المقربين انضم دليل على انه
ليس الصغائر المعروف فانه لم يسم منها حسنات الابرار ولا يتصور كونها معصية بالنسبة اليهم
فقط قال الشارح وذلك لان عبادة اعلم ان القائلين بعصمة الانبياء عن الصغائر اهل وجوه
بالمسجود للملائكة مدعيا بان السجدة سجدة تكريم وتحية لا سجدة عبادة